

دور المقاولاتية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة الجزائر-

The role of entrepreneurship in establishing and financing small and medium enterprises -Algeria case study-

د: بن مرزوق عبد القادر

ط د: بنور مختار

مخبر القانون الخاص الأساسي بكلية الحقوق والعلوم السياسية ،

جامعة تلمسان (الجزائر)

bennour.yassine@gmail.com

ملخص: استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يبرهن على مدى أهميته من خلال مساهمته توفير مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة، ودعم الاقتصاد الوطني، ومن هنا كانت الانطلاقة لدراستنا من خلال التعرف على هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت الحكومة الجزائرية بتبني آليات لدعم هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء حاضنات للأعمال من خلال المرافقة المقاولاتية التي تقدم إعانات ومساعدات مالية إضافة إلى الامتيازات الجبائية للمستفيدين، حيث حصرتنا دراستنا في بعض الهيئات كالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض أجهزة الدعم في الجزائر، من خلال تقييم تجربة الدعم ومعرفة الفرق بين مختلف المرافق المقاولاتية لهذه الهياكل، و اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لأنه مناسب لسرد الوقائع، وكذلك المنهج التحليلي في تحليل المعطيات، ولقد توصلنا إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تستقطب أكبر عدد من الشباب ذوي المشاريع، أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد كانت الأكثر من ناحية استحداث مناصب الشغل.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، المرافقة المقاولاتية، هياكل الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The small and medium enterprises sector was able to demonstrate its importance through its contribution to providing jobs, reducing unemployment, and supporting the national economy. Hence, the launch of our study was by identifying the support structures for small and medium enterprises, as the Algerian government adopted mechanisms to support these institutions. By establishing business incubators through contracting accompaniments that provide subsidies and financial aid in addition to tax privileges for the beneficiaries, where we limited our study to some bodies such as the National Unemployment Insurance Fund, the National Agency for Supporting Youth Employment and the National Agency for Investment Development, which aims to shed light on some support agencies in Algeria By evaluating the experience of support and knowing the difference between the various contracting facilities of these structures, and we relied in this study on the descriptive approach because it is suitable for narrating the facts, as well as the analytical approach in analyzing the data, and we concluded that the National Agency for Supporting Youth Employment attracts the largest number of young entrepreneurs As for the National Agency for Investment Development, it was the largest in terms of job creation.

Keywords: : entrepreneurship, entrepreneurial accompaniment, support structures, small and medium enterprises

. مقدمة:

تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظرا لدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق فرص العمل، ومساهمتها في رفع الناتج المحلي وترقية الصادرات، وذلك يعود لمرونتها وقدرتها على المنافسة وتنويع الإنتاج الوطني، وبالرغم من ذلك فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعرض لجملة من المشاكل التي تحد من استمراريتها، وقدرتها على العمل خاصة مشكلة التمويل، ولمواجهة هذه المشاكل تلجأ هذه المؤسسات إلى الاعتماد على بعض الأجهزة الحكومية المخصصة في الدعم، وذلك لتغطية احتياجاتها وتخصيصها على مختلف أنشطتها، وتكوين طاقات إنتاجية بتوسيع حجم نشاطاتها، ومواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يضمن تنافسيتها على المستوى القومي والعالمي.

وبعد التغيرات التي قامت بها الجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي، ومع ظهور الأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر بالاهتمام بهذا القطاع وذلك من خلال إنشاء هيكل وهيئات لدعم هذه المؤسسات عن طريق مختلف مصادر التمويل المتاحة من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

وقد ساهمت المرافقة المقاولتية من خلال اعتمادها على حاضنات الأعمال كآلية من آليات المعتمدة لدعم المشاريع الصغيرة المبتدئة واعتمادها أكثر على ما توفره السلطات الجزائرية من خلال إنشائها للعديد من الهيئات والأجهزة والبرامج الداعمة لتطوير وترقية المشاريع المقاولتية ومن أبرزها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNA

الإشكالية:

على غرار الدور الذي تلعبه المقاولتية في الريادة المستقبلية للشعوب والأمم وحل المشاكل في شتى مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الإشكالية الرئيسية التي تبقى مطروحة هي :

ما هو دور الذي تلعبه المقاولتية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ولإجابة على هذه الإشكالية وبالتالي العمل على الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

□ فيما تتمثل أسس المقاولتية وماذا نقصد بالمرافقة المقاولتية؟.

□ ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يقتصر نشاطها؟

□ كيف تتم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشائها وتمويلها من طرف الهيئات الداعمة؟ وفيما تتمثل هذه الهيئات في الجزائر؟

ما تقييم تجربة دعم ومرافقة إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

عملت الدولة على إقامة مجموعة من الأجهزة الداعمة والممولة للمشاريع المقاولتية وذلك في سبيل إنجاحها وترقيتها حيث تساهم هيئات الدعم من خلال الخدمات التي تقدمها والمهام التي تسهر على تأديتها في تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه الذي تطرقنا إليه ألا وهو إبراز الدور الفعال للمقاولتية من خلال هيئات الدعم في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تعد هاته الهيئات الآلية والوسيلة الوحيدة واللازمة لتجسيد هذه المؤسسات على أرض الواقع في شكل مشاريع مقاولتية ناجحة تعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات من عدمها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع الجانب النظري والمنهج التحليلي من خلال تحليل طريقة عمل أجهزة وهيئات الدعم. هيكل الدراسة :

بغرض الإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحديد أبعاده بدقة ارتأينا وضع الخطة التالية:

أولاً: المرجعية النظرية للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. ماهية المقاولاتية

مفهوم المقاولاتية

نشأة المقاولاتية

خصائص وأهمية المقاولاتية

مفهوم المرافقة المقاولاتية

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعوقات التنظيمية والتشريعية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: تقديم هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولاتية)

1. الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر ANGEM

2. الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار ANDI

3. الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC

4. تقييم الواقع الجزائري في مجال مرافقة هيئات الدعم في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: المرجعية النظرية للمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. ماهية المقاولاتية:

1.1: مفهوم المقاولاتية يمكن تعريفها كالتالي:

عرفها (Damours et Gasse) بأنها " تعني مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات"¹ كما عرفها (Fayolle Alain) بأنها " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف (بعدم التأكد) أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"². وتعرف أيضا أنها " ظاهرة معقدة وشكل خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقال الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه .

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج: بأن المقاولاتية "هي مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من خلال خلق ثروة اقتصادية وتكوين اجتماعي واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا للعمل على إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير منشآت قائمة.

2.1: نشأة المقاولاتية:

ولكن إذا تطرقنا إلى نشأة المقاولاتية نلاحظ أنه تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية³ فالأولى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي ويعتبر (Schumpeter. A.J) 1935 أب المقاولاتية⁴ بأن المقاول هو عنصر محوري في التطور الاقتصادي حيث يعتبر الباحث الأول الذي تفتن لأهمية عامل التغيير، بمعنى أن المقاول هو شخص مبدع، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية انطلاقاً من خصائص المقاول النفسية والاجتماعية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرين اهتم بدراسة سير العملية ككل وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية. ومن أهم باحثي هذا المجال نجد أعمال (Drucker) مطلع الثمانينات⁵. الذي أشار إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل الروح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين. ونظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، نجد أنه لا يوجد إجماع حول تحديد مفهومها، فعرف الباحثون المقاولاتية والمقاول كل من خلال وجهة نظر تناولت الظاهرة من زاوية تختلف عن الزاوية التي قام غيره بمعالجة الموضوع من خلالها، وهذا ما أحدث تباينا كبيرا في التعاريف.

3.1: خصائص المقاولاتية وأهميتها:

أ. **خصائص المقاولاتية:** للمقاولاتية خصائص عديدة تميزها عن باقي الظواهر الاقتصادية نذكر منها:

☞ **السرعة:** ما يميز المقاولاتية هو أنها تستجيب بسرعة لعملية الإبداع ولها القدرة على قبول التغيير حيث أن لها قابلية الاستجابة السريعة. يرى دراكر أن المقاولاتية تتميز بصفات هي:

☞ **خلق الثروة:** إن ما يميز المقاولاتية هو قدرتها على إنشاء الثروة المستعملة والمتواصلة فهي لا تكتفي بجمع تلك الأرباح البسيطة وإنما تعمل على تكوين ثروة طائلة خاصة في ظل توفر الطموح غير المحدود، فقدرته المشاريع المقاولاتية، ورغبتها في التوسع جعل منها أداة مهمة في تكوين الثروة وذلك في زمن قياسي عكس المشاريع العادية.

☞ **المخاطرة:** إن المقاولاتية تتسم بسمة رئيسية تتمثل في قبولها درجة مخاطرة كبيرة وهي مت يبذل الفرد المقاول ليتمكن من جمع تلك الثروة الطائلة، فالنشاط إذا خلى من المخاطرة فلا يعد نشاطا مقاولاتيا وهو ما يتيح الظفر بالفرص ذات المردود العالي قبل المنافسين، فالمخاطرة العالية كما هو معلوم تكون ذات عائد أعلى وكبير.

☞ **الابتكار والإبداع:** يعد الابتكار كذلك حلقة أساسية في السلسلة المقاولاتية وهذا شريطة تحويل تلك الأفكار إلى سلع وخدمات مربحة توجه للمستهلك، فالابتكار هو الذي يجعل المؤسسة رائدة ويكسبها ميزة عن باقي المؤسسات تتيح لها الاستمرارية وتحقيق الربح⁶

ب. **أهميتها:** للمقاولاتية أهمية كبيرة تتمثل في:

☞ هي محرك أساسي لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي؛

☞ تساهم المقاولاتية في تحقيق ارتفاع في الدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض؛ تعتبر وسيلة للحد من البطالة؛

☞ تساهم في تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته؛

☞ تحويل الأهداف المرجوة والأفكار المستقبلية إلى واقع يستفيد منه الجميع من خلال العزم والإصرار؛

توضيح كيفية التخطيط للدخول إلى السوق وتنفيذ الأفكار فهي بذلك تسعى إلى الكشف عن حاجة العميل والسعي وراء تلبيةها؛ كما تكمن أهمية ظاهرة المقاولاتية من خلال الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، فهي تتميز بدعمها الكبير للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

❖ الآثار الاقتصادية:

✓ تسعى المقاولاتية إلى رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال؛

✓ تعمل على خلق فرص عمل جديدة؛

✓ تسعى إلى تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الابداع لدى المقاولين؛

✓ تساهم في نقل التكنولوجيا والتجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية؛

✓ تعمل على توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

❖ الآثار الاجتماعية:

✓ تسعى المقاولاتية لتحقيق عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة؛

✓ تعمل على امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل؛

✓ المساهمة في تشغيل المرأة، ودعمها في المجال المقاولاتي؛

✓ تعمل المقاولاتية على التقليل من النزوح الريفي نحو المدن، من خلال تقديم الدعم في المجال الزراعي.

❖ آثار التنمية:

✓ إنشاء أسواق جديدة؛

✓ تحسين مستوى الإنتاجية واكتشاف مصادر جديدة للموارد الإنتاجية؛

✓ تسعى إلى تحريك الموارد الرأسمالية؛

تعمل على زيادة متوسط دخل الفرد.⁷

4.1: مفهوم المرافقة المقاولاتية:

هناك مجموعة من التعريف في جانب المرافقة ومنها:

يعرف (Lotowski.A) المرافقة: هي محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ (المقاول⁸) وتعرف أيضا بأنها مجموع الخدمات المقدمة من طرف هيئة المرافقة بغض النظر ما إذا كان أنشأ مؤسسته أم ليس بعد، هذه الخدمة تشمل مجالات عدة: المادية، الاستشارية، التكوينية... الخ⁹

المرافقة: هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.¹⁰ ونستنتج بأن المرافقة: هي مجموعة من الإجراءات والخدمات التي تقوم بها جهة معينة مختصة في المرافقة لمساعدة المقاول على انجاز مشاريعه وحل المشاكل وتقديم الدعم له.

ومهنة المرافقة تتبع ثلاثة مراحل وهي:

استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسة؛

تقديم خدمات تناسب وشخصية كل فرد؛

متابعة المؤسسة الفتية لفترة تكون طويلة (حسب طبيعة المرافق¹¹).

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلت محور بحث واهتمام العديد من الباحثين إلا أنه تم الاتفاق بالإجماع على صعوبة تحديد تعريف دقيق وشامل لها.

وعموما ترتبط فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعريفها بمحددتين أساسيتين أحدهما كمي والآخر كفي أو نوعي. يعتمد المحدد الكيفي بالأساس على الاستقلالية في الملكية وفي التسيير كقطاع، السوق، الإستراتيجية والتكنولوجيا. في حين يقوم المحدد الكمي على عدد من المؤشرات المرتبطة بحجم المؤسسة، كعدد عمالها، وأصولها المالية، ورقم أعمالها. وتبقى النماذج العملية لهذه المؤشرات الكمية مختلفة حسب كل بلد وكل قطاع نشاط، وحسب البرامج الحكومية¹².

جاء التعريف الرسمي في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بالاعتماد على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، مجموع الميزانية¹³. ملخصة في الجدول أسفله:

جدول رقم 01: تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي مليون دج	مجموع الميزانية مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

Source : YUCEFI RACHIDE, HADJAR ASSIA, BERRAHO HADJ MELIANI, L'évaluation De La Mise à Niveau Des Pme En Algérie, colloque international: Evaluation des programmes d'investissements public 2001-2004 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université SETIF1, 11/12 mars 2013, p: 03.

2.2: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من السمات والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول ويمكن إبراز أهم الخصائص فيما يلي:

الجمع بين الإدارة والملكية: حيث أن صاحب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الإدارة؛
صغر حجم رأسمال: نظرا لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشاريع الكبيرة، ولأنه لا يحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطه، وانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية، والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته.

تقديم السلع والخدمات: التي تتناسب ومتطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج؛

الامعان في التخصص: والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المستخدمة.

ارتفاع قدراتها على الابتكار: وذلك لارتفاع قدرات أصحابها على الابتكار الذاتي في مشاريعهم،
نظام معلوماتي غير معقد: مما يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات.¹⁴

3.2: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

☞ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

☞ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

☞ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

☞ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

☞ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

☞ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

☞ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

☞ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛

☞ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي¹⁵

4.2: المعوقات التنظيمية والتشريعية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية بالعامل التشريعي والتنظيمي كعامل مثبط لنشاطها أو في بعض الأحيان يمكن أن يمنع حتى إنشائها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالعامل التشريعي يرافق المؤسسة من مرحلة الإنشاء حتى البدء في عملية الإنتاج فالتشريعات والتنظيمات هي الإطار الذي يؤثر هذه المؤسسات ويضع لها الإجراءات اللازمة التي إن كانت معقدة فستؤثر على المؤسسة وتكون في بعض الأحيان غير منطقية لمؤسسات صغيرة ناشئة خاصة من حيث الحصول على التراخيص والخضوع لعدة هيئات رقابية (الضمان الاجتماعي، الضرائب، مفتشية العمل، الجمارك، الصحة والبيئة)، كما أن بعض الحكومات تنتهج سياسات في صالح المؤسسات الكبيرة دون مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة وهذا ما حرم الكثير منها من الانطلاق في النشاط كما دفع أخرى إلى

التخلي عن النشاط وحتم على الكثير منها التوجه إلى القطاع غير الرسمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهذه المؤسسات تعاني كذلك من انعدام إطار قانوني خاص بها يراعي خصوصيتها وبالتالي يميزها عن غيرها ويمنحها الأفضلية والسهولة للنهوض بها.¹⁶

ثانيا: دور المرافقة المقاولتية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3. تقديم هيئات دعم مشاريع المقاولتية:

1.3: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004م، لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلف بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وإنشاء مشاريع جديدة، كما تقدم الاستشارات لهذه المؤسسات، وقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها.¹⁷ وعلى الرغم من حداثة تجربة القروض المصغرة في الجزائر إلا أن هذه الوكالة عملت منذ بداية نشاطها (2005) وإلى نهاية سنة 2019 على تقديم ما يقدر بـ 785317 قرض بقيمة مالية تصل إلى 48.789.924.867,33 دينار موزعة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة في مختلف جهات الوطن، وهذه القروض موجهة في معظمها للقطاع الصناعي (الصناعات الصغيرة والتقليدية)، واستفاد من أغلبية هذه القروض النساء المالكات بالبيت والشباب العاطل عن العمل وسكان الأرياف، كما ساهمت بذلك في توفير 1.177.976 منصب شغل خلال عشر سنوات وبالتالي فهي تعتبر من أهم الهيئات التي تعمل على مكافحة البطالة في الوطن.

ومن خلال هذه الحصيلة يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لم تتمكن من الوصول إلى النجاح المطلوب والذي تسعى إلى تحقيقه السلطات العمومية من خلالها، وذلك بسبب اصطدامها بمجموعة من النقائص والصعوبات التي تتمثل في:

☞ ضعف النظام المالي في الجزائر وارتباط عملية التمويل المصغر بالبنوك العمومية وعدم وجود مؤسسات مالية مختصة في منح القروض المصغرة، وهذا ما ينتج عنه بطبيعة الحال وجود البيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الممولة، بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك على تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة؛

☞ عدم قدرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من القروض على الوفاء بديونهم في آجالها المحددة، وذلك نتيجة انعدام عملية توجيه ومتابعة المشاريع من قبل الوكالة.

☞ العدد الكبير من الطلبات على القروض على مستوى الدوائر بصعب أمر دراسة كل الملفات؛

☞ غياب الضمانات من المستفيدين في إطار برنامج القرض المصغر وهذا ما يمنع البنوك في بعض الحالات من منح القروض (خاصة القطاع الفلاحي الذي يحتوي على عنصر المخاطرة)؛

☞ غياب مراكز التوعية وتوفير ونشر المعلومات والإحصائيات حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

☞ طول مدة دراسة المشاريع ومعالجة الملفات من قبل إدارة الوكالة وذلك نتيجة صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية؛

☞ نقص الخبرة والكفاءات العلمية والمهنية والتسيرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التحكم في المعلومات؛

غياب التنسيق المحكم بين الهيئات المكلفة بتسيير برنامج القرض المصغر والبنوك وعدم مرونة الإجراءات والشروط البنكية وهذا ما أثر سلبا على تراجع الكثير من المشاريع.

2.3: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001م وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تمارس الوكالة مهامها تحت رقابة وتوجيه الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.¹⁸ من مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹⁹ :

ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

بينما تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على²⁰ :

تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها مع منح مزايا معتبرة لها وكل هذا من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة؛

تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع؛ كما تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مجموعة من التحفيزات تتمثل في:

تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمارات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 10 إلى 30 سنوات من انطلاق المشروع حسب المناطق وحجم المشروع؛

كما تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب جملة من الخدمات مجانا كالتالي:

تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت خاصة وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعمالات؛

تستقبل وتنصح وتصحح المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛

تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي أجال قصيرة؛

تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات التشجيع على الاستثمار؛

تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛

مرافقة وتوجيه وتقديم جميع التسهيلات للمستثمر من أجل القيام بالاستثمار المرغوب؛ من خلال دور الوكالة نلاحظ أنها تتولى

تسهيل الاستثمار بحيث أن دورها في تمويل لا يتعدى تغطية الإعفاءات الممنوحة الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي

تدخل مباشرة في الاستثمار، ورسم نقل الملكية أي المصارف الجبائية الشبه جبائية والإدارية والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة تقوم

الوكالة بدفعها نيابة عنها²¹

3.3: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل يهدف إلى تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي.

تعمل الوكالة الوطنية لتأمين على البطالة على تنفيذ تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة .
(.CNAC)

كلف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمتابعة وتخفيف النتائج المترتبة عن التسريح الكبير للعمال المستخدمين في القطاعات الاقتصادية، وذلك لتطبيق مخطط التعديل الهيكلي عن طريق وضع مهن تسهل إعادة إدماج هؤلاء العمال عبر البحث الفعلي عن مناصب العمل وتقديم المساعدات والإجراءات لإنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة أو عن طريق التكوين أو... الخ.

وقد ساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في توفير الكثير من مناصب الشغل، وتعويض العمال المسرحين من العمل نتيجة عملية الخصخصة المنتهجة من قبل الدولة والتي ينتج عنها تسريح المئات من العمال فخلال الفترة الممتدة من 2004م إلى 2016م، تم استحداث ما يقدر بـ 288.721 منصب شغل، وذلك من خلال المساهمة في إحداث مشاريع استثمارية ودعم الشباب عن طريق منح القروض وكانت الحصيلة المالية المقدمة من الصندوق خلال هذه الفترة تقدر بـ 449.796,6 مليون دج موجهة نحو 138.716 مؤسسة.

وتبقى هناك عدة عوائق وصعوبات تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والتي تتمثل في نوع القروض المقدمة من الصندوق وكذلك العديد من الهيئات الأخرى وهو اعتمادها على الفوائد الربوية، وهذا ما يفسر عزوف بعض الشباب البطالين عن الإقبال لمثل هذه البرامج والهيئات، بالإضافة إلى الشروط التي تفرضها البنوك عند طلب الحصول على القروض والإجراءات الإدارية التي تحول في بعض الأحيان دون دراسة الملفات في الوقت المحدد لها قانونا وهي 3 أشهر وذلك نتيجة نقص الإمكانيات البشرية لبعض البنوك، بالإضافة إلى أن هناك بنوك ترفض الملفات في الوقت المحدد لها قانونا وهي 3 أشهر وذلك نتيجة نقص الإمكانيات البشرية لبعض البنوك، بالإضافة إلى أن هناك بنوك ترفض الملفات لغياب الضمانات بالرغم من وجود صندوق الضمان عن الأخطار الناجمة عن القروض الذي يعوض 70% من القروض البنكية بما في ذلك الفوائد، وهناك بنوك أخرى ترفض تمويل بعض المشاريع.

كما يعاني أصحاب بعض المشاريع من صعوبات في تسديد قروضهم اتجاه البنك أو الصندوق، بالإضافة إلى مشكل آخر يواجهه أصحاب المشاريع بعد حصولهم على قرار الامتياز من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عند الانطلاق في المشروع وهو صعوبة الحصول على وثيقة الاستفادة من الامتيازات الضريبية التي تمنح لهم من قبل مصلحة الضرائب.

4.3: تقييم الواقع الجزائري في مجال مرافقة هيئات الدعم في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (على موسى رابح 2009)، (قوجيل محمد 2008)، توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك نقص في فعالية هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا يعود أساسا إلى عدم وضوح أهداف هذه الهيئات، ففي الوقت الذي تركز عملية المرافقة المقاولاتية على ضرورة إنجاح المشاريع المنبعثة في إطار هذه الهيئات، فالدولة تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة وذلك بالسماح لأكثر عدد من الشباب من إنشاء مؤسسات صغيرة، وهذا ما أثر على فعالية هيئات المرافقة فهي لا تركز كثيرا على تفعيل عمليات المرافقة من أجل إنجاح هذه المشاريع الصغيرة.

وفي نظرة إلى أهم مميزات هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يظهر مدى مساهمتها في زيادة إنشاء وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة، إلا أن أثرها على التنمية الاقتصادية يبقى غير ظاهر.

. خاتمة:

في نهاية هذه الورقة يمكننا القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن يجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاز الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة و تفعيل القوانين السياسات المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولات وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تعتبر الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاما ليس فقط بتطويرها من حيث العدد وإنما الاهتمام بعصرنة طرق تسييرها بزيادة تنافسيتها من خلال:

☞ ضرورة تكوين مدراء - مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إدارة الأعمال؛

☞ تطوير النماذج المتبعة في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

☞ تقديم الدعم اللازم وتوفير البيئة المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمزاولة نشاطها؛

☞ تنظيم الملتقيات والدورات لتقديم المعلومات والإرشاد والتوجيهات لمدراء -مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

☞ ضرورة مواكبة التكنولوجيات الحديثة، والاستعانة بالخبراء في هذا المجال.

. قائمة المراجع:

¹ محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015 - 2016، ص15.

² صندرة صاببي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، سنة 2014 - 2015م، ص6.

² خذري توفيق وآخرون، المقاولاتية كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي:- 06 / 05 / 2013 ، ص 5.

³ GASTINE. L., L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, le centre ressources prospectives du grand Lyon

http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/Gastine_entrepreneuriat.pdf

الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص6

⁵.المرجع نفسه، ص9

حامد كريم، " الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري — دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي "،

⁶.مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة التاسعة، العدد السابع و العشرون، جامعة الكوفة، العراق، 2013، الصفحات: 96 و 97

- سويداني بوجمعة. (2018-2019)، دراسة ميدانية بمجمع جامعة - 8 ماي 1945 قالمة . مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع. قالمة: جامعة - 8 ماي 1945 قالمة، ص ص 66- 67
- ⁸. كمال زيتوني وآخرون، المرافقة المقاتلية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة في الجزائر، جامعة المسيلة، ص3
- ⁹. دباح نادية، دراسة واقع المقاتلية في الجزائر وآفاقها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص62
- ¹⁰. محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 102
- ¹¹ خذري توفيق وآخرون، المقاتلة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي: -06 / 05 / 2013 ، ص 3.
- ¹² شاوي صباح، " أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010 ، ص: 40..
- ¹³ يوسف حميدي ، "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 76.
- ¹⁴ عمر بن جيمة، محمد بن علي، دور هيئات المرافقة المقاتلية في ترقيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ANGEM- ANSEJ ، مجلة البدر، جامعة بشار، 2010 ، ص 53.
- ¹⁵ عبد الرزاق حمدي، عبد القادر عوينان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2010م، ص3.
- ¹⁶ د محمد هيكل، " مهارات إدارة المشروعات الصغيرة " مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص221.
- ¹⁷ . Ministère de petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'Investissement, direction Générale de la Veille Stratégiques, des Etudes Economique et statistiques, Bulletin d'information statistiques de la PME, bulletin, , N° 20, N° 24 , N° 26, , N° 30
- ¹⁸ الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ¹⁹ المادة 40 من الأمر رقم 10-12 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 20-08-2001، ص ص 7، 8.
- ²⁰ خالد رجم وآخرون، تقييم برنامج دعم المشاريع المقاتلية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، مجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 6، جوان 2017م، 77.
- ²¹ منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.